

## الفصل السابع

طبيعة العلاقات المتبادلة بين  
عمل المرأة وبيئتها الاجتماعية

obeikandi.com

## المحتويات

تمهيد.

أولا : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري.

ثانيا : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية.

ثالثا : الخلاصة .

obeikandi.com

## تمهيد:

أحرزت الدراسات الجادة لعمل المرأة وانعكاساته في الوطن العربي تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقد حاولت هذه الأبحاث والدراسات استكشاف الأبعاد المختلفة لمسألة عمل المرأة، ولقد توصلت جميعها إلى أنه ينظر لعمل المرأة بوصفه مسألة ثانوية وذلك لكون المرأة تؤدي أعمالاً أقل تخصصاً من الرجل، وأقل إنتاجية منه، ولأن هناك آثاراً جانبية متباينة يتركها خروج المرأة للعمل على حياة الأسرة، وذلك ناتج ربما عن عدم مراعاة الضغوط الناتجة عن كونها امرأة عاملة، بالإضافة لدورها الأساسي بوصفها ربة أسرة وزوجة، ولهذا بدأت تطرح بعض الآراء والأفكار منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تدور حول بقاء المرأة في المنزل، وذلك لتسهم في التخفيف من الضغوط الاقتصادية المصاحبة لبطالة بعض الرجال . وأجريت أبحاث ودراسات نفسية بهدف التركيز والإشادة بدور الأم والزوجة؛ لإغراء المرأة بالعودة للمنزل والتفرغ فقط لهذه الأدوار التي من خلالها ستحقق ذاتها، وتجد نفسها فيها .

في المقابل هناك المؤيدون لعمل المرأة والمشجعون لذلك، فقد عرض كل من " الزياني ومجاهد " لأهمية دخول المرأة العربية سوق العمل؛ لكون العمل يكسبها الاحترام بوصفها إنساناً مستقلاً، وأن المصاعب التي تواجه المرأة العاملة بالإمكان التغلب عليها، وحلها عن طريق التسهيلات والخدمات التي ينبغي توفيرها لها . (الحسون : ١٤١٤هـ، ٣٩) .

وعلى الرغم من إثبات المرأة لنفسها في العمل، واعتراف غالبية المجتمعات العربية بكونها عضواً فاعلاً ومنتجاً، وما زال دورها الأسري وواجباتها لم تتغير، بل وجدت المرأة العاملة نفسها في وضع لا يمكنها من خلاله إنجاز مهامها وأعبائها الأسرية بشكلها التقليدي، لذلك اقتضى الأمر إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية حول

مسألة عمل المرأة، ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة الميدانية لواقع المرأة السورية، التي كان من نتائجها، أن دخول المرأة التعليم وانخراطها في العمل الاجتماعي، أدى بشكل أو بآخر إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط بمجالات متعددة كأسلوب التنشئة الاجتماعية، وزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه السلطة التقليدية في العائلة والمجتمع نحو التغيير، إذ أصبحت المرأة العاملة تشارك الرجل في القرارات في محيط الأسرة والمجتمع، كما أدى عمل المرأة - أيضاً - إلى قلب بعض المعايير التي كانت سائدة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل محيط الأسرة (الكبره: ١٩٧٨ م) .

أما في دراسة "مادلين نصر" حول مشاركة النساء في مجمل قوة العمل لمنطقة المشرق العربي، فأكدت نتائجها على أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بلبنان تحتل الدرجة الأولى بين البلدان العربية، ويتساوى عمل المرأة بالمدينة في هذا البلد مع عملها بالريف، وتطرح الباحثة السؤال هنا فيما إذا أثر ذلك على طبيعة الأدوار التقليدية التي تقوم بها الزوجة - الأم العاملة في لبنان؟ ولقد أكدت نتائج الدراسات العديدة أن المجتمع يعهد إلى المرأة بأدوار متعاظمة التحديد والتخصص والتنوع، إلا أن ذلك لم يغير تغييراً جذرياً عميقاً في العلاقات الاجتماعية، وبقيت العلاقات والواجبات الأسرية على ثباتها سواء فيما يتعلق بشأن الزوج، أو الأطفال، أو المنزل، أو عائلة الزوج. وتشير الباحثة إلى أن الازدواجية التي تحياها المرأة العاملة العربية، التي عليها أن تثبت درجة عالية من الكفاءة والإتقان والتفوق في مجال عملها، وفي الوقت نفسه عليها عندما تعول منزلها أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة، وعليها أن تكون زوجة وأماً وامرأة تقليدية في آن، تلك الازدواجية حسبما أشارت الباحثة، في حياة المرأة العاملة، تشكل مأزقاً للشئائي الزوجي، وقد يدفع الأطفال ثمناً باهظاً لهذه الأزمة (نصر: ١٩٨٨ م) .

إن المجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها خارج المنزل جزءاً منفصلاً عن ذاتها. إذ عليها أن تمارس في بيتها أدوارها التقليدية متمثلة في

علاقاتها الأسرية والقرابية، دون أن يؤثر العمل على شخصيتها ومواقفها. في المقابل عليها أن تمارس العمل بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة. والواقع أنه من غير الممكن أن يبقى العمل هامشياً، مهما انفصل عن الشخصية في مدة زمنية ما، فالتغيير يحصل، وشخصية المرأة تتغير، وكذلك الرجل، فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة، فهي موظفة وفاعلة في عدة قطاعات، ولقد أشار " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن خروج المرأة للعمل ولّد مجموعة من المشكلات، منها ما هو ناتج عن عدم تمكن المرأة من القيام بواجباتها الأسرية على أكمل وجه، ومنها ما هو ناتج عن غيرة الزوج وحساسيته ضد التقاء زوجته مع الجنس الآخر. ( حطب، مكي : ١٩٨٧م، ١٦٤ ).

### أولاً : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري :

تشير معظم الدراسات إلى أن المرأة العاملة المتزوجة تواجه في الغالب صعوبات في الجمع بين أدوارها المتعددة بشكل فاعل ( فخرو : ١٩٨٨م، ٨ ) إذ ترتب على خروجها للعمل ازدواجية المسؤولية بين البيت والعمل في توزيع الوقت والجهد ومحاولة التوازن والتكامل بين الوظيفتين، وخصوصاً أن مشكلات المرأة مازالت تطرح، وكأنها مشكلات خاصة بالمرأة وحدها، وليست جانباً أساسياً من مشكلات المجتمع، ولهذا مازال الرجل يشعر على الدوام بأن عمل المرأة يتم على حساب مصلحته الخاصة، وذلك على الرغم من وجود المرأة السعودية في بعض مجالات العمل إلا أن مفهومها الذاتي عن نفسها لا يزال متأثراً بنظرة المجتمع، وبالتقاليد المرتبطة بتوزيع الأدوار حسب الجنس .

## جدول رقم (١٢٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لحدوث مشكلات

في الأسرة ناتجة عن عمل الزوجة

لا		المقترح الأول		الاستجابات
ك	%	ك	%	
١١٧	٣٠ر٤	١٥٢	٣٩ر٥	- خاصة بالأبناء
١٤٤	٣٧ر٤	٩١	٢٣ر٦	- خلافات بين الزوج والزوجة .
١٥٣	٣٩ر٧	٧٤	١٩ر٢	- مشكلات مالية .
١٨٧	٤٨ر٦	١٩	٤ر٩	- خاصة بالأوقات والجيران والأصدقاء
٥٩	٢١٥ر٣	١٦٢	٤٢ر١	- لا تحدث مشكلات

يتضح من الجدول رقم (١٢٤) أن (٣٩ر٥٪) من المبحوثات أفدن بأن عمل المرأة يؤدي إلى حدوث مشكلات في الأسرة، خاصة بالأبناء، بينما أفادت نسبة (٢٣ر٦٪) بأن عمل المرأة يسبب مشكلات وخلافات بين الزوج والزوجة، في حين ذكرت نسبة (١ر٢٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (٤ر٩٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (٤٢ر١٪) بأنه لا يحدث مشكلات .

ومن البيانات السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي عدم حدوث مشكلات بسبب عمل الزوجة خارج المنزل، مما يشير إلى تقبل المجتمع والزوج لعمل المرأة وذلك ليس لأنها فقط أثبتت جدارة ومهارة في مجال عملها، ولكن لأن التغيرات الاجتماعية السريعة، والحضارة العصرية الآلية فرضت ذلك، إضافة للضغوط الاقتصادية على الأسرة، والطبيعة الاستهلاكية للأفراد، مما يجعل الزوج يتغاضى إلى حد ما عن تقصير الزوجة في واجباتها الأسرية مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وتشير نتائج دراسة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، حول دراسة حالة المرأة الريفية المتزوجة، أن المرأة الريفية المصرية المتزوجة تقوم بالعديد من الأنشطة والأعمال خارج المنزل،

كالمساعدة في العمليات الزراعية، أو تصنيع بعض المنتجات الزراعية. والملاحظ أن الزوجات العاملات ذكرن أنه لم تقابلهن أي مشكلات في العمل، ولا في الأسرة نتيجة خروجهن للعمل، ولم تقابلهن اعتراضات من أسرهن عند العمل، وذكرت نسبة (٢٩٪) من إجمالي أفراد العينة أن هناك مشكلات أسرية ناجمة عن خروج زوجات أرباب الأسر للعمل خارج المنزل، وذلك راجع أساساً لعدم اعتقاد الزوج بدوره في مساعدة زوجته في الأعمال المنزلية؛ لأن هذا العمل يخص المرأة وحدها .

### جدول رقم (١٢٥)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث مشكلات خاصة

بالأبناء ناتجة عن عمل الزوجة<sup>(\*)</sup>

مستوى الدالة	قيمة كا <sup>٢</sup>	المجموع		لا		نعم		مشاكل خاصة بالأبناء الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠١	١٠.٤	٧٥.٨	٢٠.٤	٤٩.٠	١٠٠	٥١.٠	١٠.٤	عاملة
دالة		٢٤.٢	٦.٥	٣٦.٢	١٧	٣٧.٨	٤.٨	غير عاملة
		١٠٠.٠	٢٦.٩	٤٣.٥	١١٧	٥٦.٥	١٥.٢	المجموع

(\*) من دون إجابة (١١٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (١٠.٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠١). وبالرجوع إلى معطيات الجدول يتضح أن نسبة (٥١.٠٪) من العاملات أجبن بـ(نعم) نسبة (٤٩.٠٪) بـ(لا)، في حين أجابت غير العاملات بحدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٧٣.٨٪)، وأجابت نسبة (٢٦.٢٪) بـ(لا) . ومما سبق يتضح من إجابة غير العاملات بوجود مشكلات أكثر من العاملات، الأمر الذي يبين عدم ارتباط مشكلات الأبناء بعمل الأم، فالمرأة السعودية عموماً على قناعة تامة بأن الاهتمام بالزوج والأولاد والإشراف على الأعمال المنزلية له الأولوية، وأن هذه الواجبات تمثل أدوارها الطبيعية، فحتى وهي عاملة خارج المنزل تواصل اهتمامها بأدوارها الرئيسية، وذلك من منطلق أنها تأتي في المقام الأول .

وتوصلت دراسة "آل الشيخ" إلى أن صراع رعاية الأولاد أكثر أشكال الأدوار انتشاراً لدى السيدات العاملات، وذلك على الرغم من أن ( ٦٠٪ ) منهن لديهن مربية خاصة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كثير من الدراسات حول اعتبار تربية الأولاد أهم وظيفة للمرأة كدراسة "مجلس القوى العاملة: ١٩٨٧م"، ودراسة ( الخطيب: ١٩٨٧م)، ودراسة ( حلواني: ١٩٨٣م ) .

### جدول رقم (١٢٦)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث

#### خلافات بين الزوج والزوجة (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		لا		نعم		خلافات بين الزوج والزوجة الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
٠,٠٠٠٠٠٠ دالة	٢٤ر٨	٧٤ر٩	١٧٦	٧٠ر٥	١٢٤	٢٩ر٥	٥٢	عاملة
		٢٥ر١	٥٩	٣٣ر٩	٢٠	٦٦ر١	٣٩	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٢٣٥	٦١ر٣	١٤٤	٣٨ر٧	٩١	المجموع

(×) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٦) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٢٤ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠٠٠٠٠) وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة (٢٩ر٥٪) من العاملات أجبن بـ (نعم)، أي تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل، بينما أجابت نسبة (٧٠ر٥٪) بـ (لا) وفي المقابل نجد أن نسبة (٦٦ر١٪) من غير العاملات أجبن بـ (نعم) يحدث خلافات بين الزوج والزوجة، وأجابت نسبة (٣٣ر٩٪) من الفئة نفسها بعدم حدوث خلافات . والملاحظ أن غير العاملات يتفقن في حدوث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل الزوجة أكثر من العاملات، مما يؤكد أن حدوث الخلافات بين الزوجين ليس من الضروري أن يكون ناتجاً عن عمل الزوجة. ويشير " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن كثيراً من الدارسين لظاهرة عمل الزوجة يخطئون عندما يعدّون الخلافات الزوجية نتيجة من نتائج عمل المرأة

خارج المنزل، وأنها بخروجها واختلاطها بالآخرين، ربما فقدت قناعاتها، وكثرت متطلباتها واحتياجاتها، مما يؤزم علاقتها بزوجها. حيث يشير "حطب" إلى أن عدم الشعور بالخطر الكامن في البيئة لا يلغي وجوده، وأن خروج المرأة للعمل ليس هو السبب المباشر، بل يعدّه من الظروف التي أسهمت في بلورة نواة مشكلة موجودة أصلاً. (الحسون: ١٤١٤هـ - ٤٤ - ٤٥).

وتتفق هذه النتائج مع النتيجة التي توصلت إليها (آل الشيخ: ١٩٩٠م) في دراستها، حيث أشارت إلى أن صراع العلاقة بالزوج يأتي في المرحلة الثالثة بالنسبة للأدوار الأكثر شيوعاً لدى المرأة السعودية العاملة، وهذا يخالف ما قد نتوقعه فيما يتعلق بالمرأة السعودية العاملة، وربما لأن المرأة السعودية لا تستطيع أن تعمل إلا بعد موافقة الزوج، أو ولي الأمر، فهي تعيش في مجتمع يعدّ الرجل هو المسؤول الأول عن الأسرة، والطلاق بيده، ومن ثم فهو قد يستخدم هذا الحق أحياناً في منع الزوجة من العمل (آل الشيخ: ١٩٩٠م، ١٤٩).

#### جدول رقم (١٢٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدوث

خلافات بين الزوج والزوجة ناتجة عن عمل الزوجة (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		لا		نعم		خلافات بين الزوج والزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٦ دالة	١٠.٥	٥٦	١٣	٣٨.٥	٥	٦١.٥	٨	تعليم الزوج ابتدائي
		٩.٠	٢١	٥٢.٤	١١	٤٧.٦	١٠	متوسط
		٢٢.٣	٥٢	٥١.٩	٢٧	٤٨.١	٢٥	ثانوي
		٤١.٦	٩٧	٦٧.٠	٦٥	٣٣.٠	٣٢	جامعي
		٢١.٠	٤٩	٧١.٤	٣٥	٢٨.٦	١٤	دراسات عليا
		٠.٤	١			١٠٠.٠	١	أخرى
		١٠٠.٠	٢٣٣	٦١.٤	١٤٣	٣٨.٦	٩٠	المجموع

(×) من دون إجابة (١٥٢).

يتضح من الجدول رقم (١٢٧) وجود علاقة بين متغير تعليم الزوج، وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة، إذ بلغت قيمة كاً (١٠.٥)، مما يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( ٠٠ر٠٦ ) ، ومن الجدول نفسه يتضح أن نسبة ( ٦١ر٥٪ ) أجابت بـ ( نعم ) ، بينما أجابت نسبة ( ٣٨ر٥٪ ) بـ ( لا ) ، وذلك بالنسبة للزوج بمستوى التعليم الابتدائي . بينما نجد أن نسبة ( ٤٧ر٦٪ ) من اللاتي وصل مستوى أزواجهن إلى التعليم المتوسط أجابت بـ ( نعم ) ، في حين أجابت نسبة ( ٥٢ر٤٪ ) بـ ( لا ) . أما الأزواج بمستوى التعليم الثانوي فقد أجابت زوجاتهم بـ ( نعم ) تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة ( ٤٨ر١٪ ) ، في حين أجابت بـ ( لا ) نسبة ( ٥١ر٩٪ ) بينما أجابت نسبة ( ٣٣٪ ) من الزوجات اللاتي أزواجهن بمستوى التعليم الجامعي بـ ( نعم ) ، بينما أجابت نسبة ( ٦٧٪ ) بـ ( لا ) . وذلك يعني أن الخلافات الزوجية تقل كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج ، إذ نجد أن الزوجات التي توافق على وجود خلافات مستوى تعليم أزواجهن ابتدائي بلغت نسبتهن ( ٦١ر٥٪ ) ، بينما اللاتي أزواجهن بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبتهن ( ٢٨ر٦٪ ) ، مما يشير إلى تأثير المستوى التعليمي للزوج إلى قبوله عمل الزوجة ، إذ أحياناً تكون العادات والتقاليد المجتمعية أقوى تأثيراً من المستوى التعليمي ، وجاء في دراسة ( آل الشيخ : ١٩٩٠م ، ١٥١ ) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل الشعور بالصراع ، وذلك لأن التعليم يؤثر في طريقة معاملة الزوج للزوجة ، وفي معالجة ما يصادفه من مشكلات ، أما إذا كان المستوى التعليمي للزوج متدنياً فإن الصراع يزداد لدى المرأة ، لأن الزوج الذي نشأ في مجتمع على أنه هو صاحب القرار في كل الشؤون الأسرية ، لن يتنازل عن أي حق يرى أنه قد منحه إياه المجتمع ، مما يولد شعوراً لدى المرأة بالصراع .

جدول رقم (١٢٨)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمساعدة الزوج لزوجته  
في تحمل بعض مسؤوليات الأسرة

الاستجابات	المقترح الأول		لا	
	ك	%	ك	%
- السؤال عن الأولاد في المدرسة .	٢٩٨	٧٧ر٤	٧٠	١٨ر٢
- مساعدتهم في المذاكرة .	١٩٥	٥٠ر٦	١٥٩	٤١ر٣
- بحث مشكلاتهم ليومية معهم .	٢٥١	٦٥ر٢	١٠٢	٢٦ر٥
- مساعدتهم في اختيار المهنة .	٢٤٣	٦٣ر١	٦٣	١٦ر٤
- متابعتهم والسؤال عن أصدقائهم	٢٨٨	٧٤ر٨	٥٠	١٣ر٠
- أخرى	١	٠ر٢	-	-

ومن الجدول رقم (١٢٨) يتضح أن نسبة ( ٧٧ر٤ %) أجابت ب ( نعم ) ، أي أن الزوج يساعد زوجته في السؤال عن الأولاد في المدرسة، وأجابت نسبة ( ١٨ر٢ %) ب ( لا) . في حين أجابت نسبة ( ٥٠ر٦ %) بأنه يساعدهم في المذاكرة، وأجابت نسبة ( ٤١ر٣ %) ب ( لا) . بينما نسبة ( ٦٥ر٢ %) أجابت بأنه يبحث مشكلاتهم اليومية معهم، وأجابت نسبة ( ٢٦ر٥ %) ب ( لا) . وفي المقابل ذكرت نسبة ( ٦٣ر١ %) أنه يساعدهم في اختيار المهنة، بينما أجابت نسبة ( ١٦ر٤ %) ب ( لا) ، وأجابت نسبة ( ٧٤ر٨ %) بأنه يتابعهم ويسأل عن أصدقائهم، في حين أجابت نسبة ( ١٣ر٠ %) بأنه لا يفعل ذلك .

ومما سبق نلاحظ أن الزوج يساعد زوجته في معظم مسؤوليات الأولاد، ولكن بالنسبة لمساعدتهم في المذاكرة، نجد أن أغلبية الأزواج يعتمدون على الزوجة في ذلك، إذ ذكرت نسبة ( ٤١ر٣ %) من الزوجات أنه لا يساعدهم . وتوصلت دراسة (العتيبي : ١٩٩٣م، ١١٥) إلى أن خروج المرأة للعمل لم يؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى علاقتها الزوجية أو في تفهم كل من الزوجين لمعاناة الآخر التي تتمثل في مساعدة الزوج للزوجة في الشؤون المنزلية، كما توصلت دراسة (نياز: ١٤١٥هـ، ١٩٥) إلى أن الأمهات العاملات يعانين مشكلات أسرية اجتماعية؛ نتيجة خروجهن للعمل، كقلة الوقت الذي تقضيه المرأة العاملة مع الزوج والأولاد، وافتقاد الجلسات

الأسرية الهادفة لتوجيه الأطفال وتربيتهم، وفي دراسة (عزيز: ١٩٨١م، ١٤٩) تبين أنه بالنسبة لمشاركة أزواج النساء العاملات وغير العاملات في تربية الأطفال أن زوج العاملة يسأل عن الأولاد في المدرسة بنسبة (٤٧٧٪)، وغير العاملات بنسبة (٤١٩٪)، أما من ناحية مساعدة الأبناء على المذاكرة بالنسبة للزوجات العاملات فكانت نسبة مشاركة الأزواج (١٩٪)، وغير العاملات بنسبة (٩٧٪). وبالنسبة لمشاركة الزوج في تحديد مستقبل الأبناء، ومساعدتهم في اختيار المهنة بنسبة (١٩٪) للعاملات وغير العاملات بنسبة (١٦١٪). أما من ناحية رعاية الأطفال بالنسبة للعاملات فبلغت النسبة (٢٦٧٪)، وغير العاملات نسبة (١٢٩٪). أما من حيث اختيار أصدقاء الأبناء فبلغت النسبة (٤٧٪) للعاملات، و(١٩٤٪) لغير العاملات.

وبشكل عام، فإن الأسرة السعودية تعيش الآن مرحلة انتقالية، فمن الطبيعي أن تتغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن تتغير مفاهيم الدور بالنسبة للجنسين والأدوار المتوقعة لكل منهما، إلا أنه مازالت هناك بعض الأدوار التي يحتفظ بها كل من الزوجين بغض النظر عن درجة التحديث، فمازال للعادات والقيم المجتمعية تأثيرها على الأفراد على الرغم من التغيرات الاجتماعية المختلفة.

#### جدول رقم (١٢٩)

#### يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		تحاول إقناعه		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تتركه يفعل ما يريد		تصر على ضرورة المشاركة		موقف الزوجة / تعليم الزوجة
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
٠.٠٠٠ دالة	٣٩٩	٥٠٢	٢٠	٥٠	١	٥٠	١			٨٥٠	١٧	٥٠	١	ابتدائي
		٨٠١	٣١	٦٥	٢	٣٨٧	١٢	٩٧	٣	٤١٩	١٣	٣٢	١	متوسط
		٣٠٠	١١٥	٦١	٧	٤٢٦	٤٩	٨٧	١٠	٤٠٩	٤٧	١٧	٢	ثالثي جامعي
		٤٩	١٨٨	١٧٦	٣٣	٤٣٦	٨٢	٤٣	٨	٣٤٠	٦٤	٠٥	١	دراسات عليا
		٧٦	٢٩	١٧٢	٥	٤٨٣	١٤			٢١٠	٩	٣٤	١	المجموع
		١٠٠٠	٣٨٣	١٢٥	٤٨	٤١٣	١٥٨	٥٥	٢١	٣٩٢	١٥٠	١٦	٦	

(×) من دون إجابة (٢).

يتضح من الجدول رقم (١٢٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاي<sup>٢</sup> (٣٩٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠) . إذ تبين بيانات الجدول أن الزوجات في مستوى التعليم الابتدائي أجبن بأنها توافق عن رضا بنسبة (٥٠٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٨٥٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٥٠٪)، بينما أشارت الزوجات بمستوى التعليم المتوسط إلى أنهن يوافقن عن رضا بنسبة (٣٢٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤١٩٪) . ويستعين بالأقارب بنسبة (٩٧٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٣٨٧٪) على حين أشارت الزوجات في مستوى التعليم الثانوي إلى أنهن يوافقن عن رضا بنسبة (١٧٪)، وأنهن يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤٠٩٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة (٨٧٪) وبأنهن يطلبن الطلاق بنسبة (٤٣٦٪)، أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد أجبن بأنهن يوافقن عن رضا بنسبة (٥٪)، بينما يرفضن الأمر الواقع بنسبة (٣٤٠٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة (٤٣٪)، في حين أجبن بأنهن يطلبن الطلاق بنسبة (٤٣٦٪)، وأجابت الزوجات في مستوى الدراسات العليا بنسبة (٣٤٪) بأنهن يوافقن عن رضا، وأشارت نسبة (٣١٠٪) بأنهن يرضين بالأمر الواقع، وذكرت نسبة (٤٨٣٪) بأنهن يطلبن الطلاق .

ومن البيانات السابقة نلاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يزداد إحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها، وترفض فكرة التعدد، ونتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ودخولها ميدان العمل، برزت ظواهر أسرية جديدة، كتأخر سن الزواج للجنسين، وانخفاض معدل المواليد، وبالتالي صغر حجم الأسرة الحديثة، إضافة إلى تدهور معدلات تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة الطلاق .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٨٠) وجود علاقة بين المتغيرين حيث بلغت قيمة كاي<sup>٢</sup> (٢٨٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٥) . وتشير بيانات الجدول إلى أن الزوجة التي لديها من طفل إلى طفلين توافق عن رضا بنسبة (٠٩٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٢٦١٪)، وتستعين

بالأقارب بنسبة (٥٤٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٥٥٩٠ ٪) . أما الزوجة التي لديها (من ٣ إلى ٤ أطفال) ، فتوافق عن رضاء بنسبة (١٣٪) ، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٤١٠٪) ، وتستعين بالأقارب بنسبة (٥١٠٪) ، وتطلب الطلاق بنسبة (٣٨٥٪) . أما الزوجة التي معدل أطفالها ( من ٥ إلى ٦ أطفال ) ، فتوافق عن رضاء بنسبة (٢٣٪) ، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٤١٩٪) ، وتستعين بالأقارب بنسبة (٧٠٪) ، وتطلب الطلاق بنسبة (٣٧٢٪) ، والزوجة بمعدل أطفال ( ٧ فما فوق) توافق عن رضاء بنسبة (٣٢٪) ، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٧١٠٪) ، وتستعين بالأقارب بنسبة (٣٢٪) ، وتطلب الطلاق بنسبة (١٢٩٪) .

ومما سبق يتضح أن أعلى النسب تتركز في استجابتي الرضاء بالأمر الواقع، إذ بلغ إجمالي هذه الاستجابة لدى جميع الفئات نسبة (٣٩٣٪) ، بينما استجابة التي تطلب الطلاق بلغ إجمالي استجابة جميع الفئات نسبة (٤١٠٪) . وقد يكون ارتفاع نسبة استجابة طلب الطلاق راجعاً للأسباب السابق ذكرها عن تغير وضع المرأة، وتغير النظرة النسبية إليها من قبل المجتمع، مع أنه يتضح من البيانات أنه كلما زاد عدد أطفال الزوجة كلما قلت نسبة الطلاق، مما يشير إلى أن وجود الأطفال يشكل نقطة ضعف للزوجة في هذه الناحية، فالزوجة قد تضطر للقبول بالأمر الواقع حرصاً على البقاء بجانب أطفالها، وحرصاً منها على عدم تعريض الأطفال لأي مخاوف وأحاسيس بعدم الأمان عند شعورهم بالخلافات بين والديهم . وربما يفسر هذه النتيجة انتشار ظاهرة الزواج الصامت في المجتمع السعودي، أي عدم وجود علاقة حميمية بين الزوجين، وعدم تواصلهما بالشكل المطلوب، ومثل هذه الأسرة يطلق عليها مصطلح ( القوقعة الفارغة) أو مصطلح " الاغتراب الزوجي . Marrietal Alination

جدول رقم (١٣٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		أطلب الطلاق		أستعين بالأقارب		أرضى بالأمر الواقع		أوافق عن رضاء		موقف الزوجة الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٠٥ دالة	١٤ر٥	٨٧ر١	٣٠٠	١٣ر٠	٣٩	٤٥ر٠	١٣٥	٥ر٣	١٦	٣٤ر٧	١٠٤	٢ر٠	٦	عاملة
		٢١ر٩	٨٤	١٠ر٧	٩	٢٧ر٤	٢٣	٦ر٠	٥	٥٦ر٠	٤٧	-	-	غير عاملة
		١٠٠ر٠	٣٨٤	١٢ر٥	٤٨	٤١ر١	١٥٨	٥ر٥	٢١	٣٩ر٣	١٥١	١ر٦	٩	المجموع

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (١٤ر٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٥) إذ تشير معطيات الجدول إلى أن العاملات توافقن عن رضاء بنسبة (٢ر٠٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٥ر٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪). أما غير العاملات فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٥٦ر٠٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٦ر٠٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٢٧ر٤٪) .

ويلاحظ أن هناك فرقاً في نسب استجابة العاملة وغير العاملة للموقف، فالعاملة ترضى بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪) وغير العاملة بنسبة (٥٦ر٠٪)، والعاملة تطلب الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪)، وغير العاملة بنسبة (٢٧ر٤٪)، وربما يرجع ذلك لقلة البدائل المطروحة أمام غير العاملة، إذا هي طلبت الطلاق، وذلك في ظل كونها معتمدة مادياً على الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف، منه، وطبعاً لا يشكل عمل الزوجة عاملاً كافياً بالنسبة لها لاتخاذ مثل هذا الموقف حتى من حيث كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف منه، وطبعاً لا يشكل كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف عائلة الزوج ومدى تقبلهم لاتخاذها مثل هذا القرار، بالإضافة لمكانة عائلتها الاجتماعية والاقتصادية . في المقابل نجد أن المرأة غير العاملة إذا لم تملك دخلاً خاصاً بها

فهي تعتمد أساساً على الزوج، ومن الصعب أن تتخذ هذا الموقف؛ لأنها ستفقد كثيراً من الامتيازات التي تتمتع بها، ولا ينطبق هذا الوضع على الزوجة غير العاملة فقط، بل على الزوجة العاملة كذلك؛ لأن اتخاذ قرار طلب الطلاق سيترتب عليه عواقب كثيرة، وخصوصاً في ظل وضع المرأة في المجتمع السعودي . فالمرأة السعودية لا تستطيع اتخاذ قرارات كثيرة من دون موافقة ولي أمرها، حتى في حالة كونها بالغة متمكنة وأماً للأولاد، وحتى في حالة طلاقها لا يتقبل المجتمع استقلال الزوجة مع أولادها في مسكن خاص؛ لذلك تضطر كثير من الزوجات إلى الرضى بالأمر الواقع؛ لأنه يظل أفضل الخيارات والبدائل المطروحة أمامها .

#### جدول رقم (١٣١)

#### يوضح العلاقة بين متغير طبيعة عمل الزوجة

#### وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		أطلب الطلاق		أستعين بالأقارب		أرضى بالأمر الواقع		أوافق عن رضا		موقف الزوجة	
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		طبيعة عمل الزوجة
.٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٩	٣٠ر٥	١١٤	١٦ر٧	١٩	٢٧ر٧	٤٣	٣ر٥	٤	٤٠ر٤	٤٦	١ر٨	٢	معلمة	
		٣٢ر٦	١٢٢	٩ر٨	١٢	٤٧ر٥	٥٨	٦ر٦	٨	٣٥ر٢	٤٣	٨ر	١	إدارية	
		٦ر١	٢٢	١٣ر٠	٣	٥٢ر٢	١٢	٨ر٧	٢	٢٦ر١	٦			أخصائية اجتماعية	
		٨ر	٣			٦٦ر٧	٢			٣٣ر٣	١			طبيبة	
		٥ر	٢					٥٠ر٠	١			٥٠ر٠	١		ممرضة
		٠ر٣	١	١٠٠ر٠	١										سيدة أعمال
		١٩ر٥	٧٣	٨ر٢	٦	٢٦ر٠	١٩	٦ر٨	٥	٥٨ر٩	٤٣				ربة منزل
		٩ر٦	٣٦	١٣ر٩	٥	٥٥ر٦	٢٠	٢ر٨	١	٢٢ر٢	٨	٥ر٦	٢		أخرى
		١٠٠ر٠	٣٧٤	١٢ر٣	٤٦	٤١ر٢	١٥٤	٥ر٦	٢١	٣٩ر٣	١٤٧	١ر٦	٦	المجموع	

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٧٩ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٠٠٠٠٠) .

إذ تشير البيانات إلى أن الزوجات الملمات يوافقن عن رضاء بنسبة (١٨٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤٠٤٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٣٥٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٧٣٧٪). أما بالنسبة للإداريات فيوافقن عن رضاء بنسبة (٨٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣٥٢٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٦٦٦٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٤٧٥٪)، في حين أن الإخصائيات الاجتماعيات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٢٦١٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة (٨٧٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٥٢٢٪) بينما نجد أن الطبيبات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣٣٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٦٦٧٪). وبالنسبة للممرضات نجدهن يوافقن عن رضاء بنسبة (٥٠٠٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٥٠٠٪). بينما بالنسبة لربات المنزل، فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٥٨٩٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٦٨٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٢٦٠٪).

والملاحظ أن أعلى النسب بالنسبة لطلب الطلاق هي للطبيبات، وقد يؤكد ذلك ما سبق، من أن طبيعة عمل الزوجة يعدّ من العوامل المؤثرة في مثل هذا القرار لو اضطرت، فهي تتمتع بالاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة لارتفاع دخلها، أيضاً إضافة إلى أن الطبيعة مادامت قد عملت بهذه الوظيفة فإن ذلك يعدّ مؤشراً لتقبل عائلتها استقلاليتها، وترك الحرية لها لاتخاذ مثل هذا القرار لو اضطرت إلى ذلك في مقابل ذلك، نجد أن أقل نسبة فيما يتعلق بطلب الطلاق في فئة ربات المنزل، مما يؤكد ما سبق من حيث قلة البدائل المطروحة أمام الزوجة غير العاملة، ومن ثم ليس من السهل عليها اتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثم نجدها ترضى بالأمر الواقع، وخصوصاً أن المعطيات تؤكد أن أعلى نسبة بالنسبة لخيار الرضى بالأمر الواقع يقع في فئة ربات المنزل وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه.

مما سبق يتضح أن عمل الزوجة خارج المنزل لم يؤدّ إلى حدوث مشكلات في الأسرة إذ أكدت ذلك نسبة (٤٢٪) من أفراد عينة البحث، وربما يرجع ذلك لقناعة الزوجة السعودية وإيمانها بأهمية دورها زوجةً وأمًّا وربة منزل وإعطاء

الأولية لأدوارها تلك على دورها عاملة، بالإضافة لارتفاع مستوى تعليم الزوج، ومن ثم مرونته وتقبله لعمل الزوجة، ومن ثم مساعدتها على تحمل مسؤوليات الأبناء، خاصة في ظل ارتفاع مستوى المعيشة ومساهمة الزوجة العاملة في دخل الأسرة. كما أكدت معطيات الدراسة الميدانية تغير شخصية المرأة خاصة العاملة، واتضح ذلك من موقفها في حالة زواج زوجها بأخرى إذ أشارت النسبة الأعلى في حالة حدوث مثل هذا الموقف إلى أنها ستلجأ لطلب الطلاق.

### ثانياً : مبادأة المرأة العاملة فنيا تأسيس علاقات اجتماعية :

تعدّ الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة من الموضوعات المثيرة للجدل والصراع لدى الزوجين. فعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أثرت على مكانة المرأة نسبياً بشكل إيجابي، إلا أن هناك جوانب أسرية واجتماعية وثقافية خاصة بالمرأة السعودية لم تتعرض للتغير، وذلك لأن الدور لكل من الجنسين يتحدد بناء على المعايير الثقافية التي يعتنقها الفرد وطبيعة القيم التي توجه تفكيره بناء على الخلفية الاجتماعية والثقافية والسلوكيات المرتبطة بذلك.

وإلى جانب مشاركة الزوجة في اتخاذ قرارات تتعلق بتأسيس علاقات اجتماعية مع آخرين، سواء أكانوا أقارب، جيراناً، أصدقاء، يعتمد بالأساس على موافقة الزوج، إذ لا تزال القرارات الأسرية بيد الزوج، منها قرار إقامة علاقات اجتماعية مع آخرين.

ويوضح الجدول رقم (١٢٢) توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

جدول رقم (١٣٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار

في إقامة علاقات جديدة مع آخرين

لا		المقترح الأول		الاستجابات
%	ك	%	ك	
		٧ر٥	٢٩	- الزوج .
		٧ر٨	٣٠	- الزوجة .
		٥٦ر٦	٢١٨	- هما معاً .
		٢٧ر٨	١٠٧	- حسب الظروف
		٠ر٢	١	- لم تجب .
		١٠٠ر٠	٢٨٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (١٣٢) أن استجابات عينة البحث من أن الزوج هو صاحب القرار بنسبة ( ٧٥٪ )، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة ( ٧٨٪ ) في حين أن القرار من قبلها معاً بنسبة ( ٥٦٫٨٪ )، وكان صاحب القرار حسب الظروف بنسبة ( ٢٧٫٨٪ ) .

ومما سبق يلاحظ أن أعلى نسبة هي التي تؤكد أنهما معاً يشتركان في اتخاذ قرار إقامة العلاقة، مما يشير إلى اختلاف القيم المحددة، العلاقة الزوجة والزوج، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( الغريبي : ١٩٩٧م، ١٧٠ - ١٧١ ) حيث بلغت نسبة من يعتقدون بوجوب مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية ( ٥٦٫٨٪ ) من مجموع أفراد العينة، بينما بلغت نسبة من يعتقدون بأنه من حق جميع أفراد الأسرة المشاركة في اتخاذ القرارات ( ٣١٫٩٪ )، في حين بلغت نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوج هو صاحب القرار في ذلك بنسبة ( ٥٫٢٪ )، أما نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوجة هي صاحبة القرار ( ٠٫٦٪ )، في حين ترى نسبة ( ٥٫٥٪ ) أنه من حق أشخاص آخرين لهم الحق في اتخاذ القرار كأسرة الزوج وأسرة الزوجة .

وبين الجدول رقم (١٣٣) طبيعة العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين.

جدول رقم (١٣٣)

يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين

مستوى الدالة	قيمة كأ	المجموع		حسب الظروف		مهما		الزوجة		الزوج		صاحب القرار  الحالة العملية للزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠,٨ غير دالة	٠,٩١	٧٨,٤	٣٨	٢٨,٦	٨٦	٥٦,٨	١٧١	٧,٩	٢٣	٧,٠	٢١	عاملة
		٢١,٦	٨٣	٢٥,٣	٢١	٥٦,٦	٤٧	٨,٤	٧	٩,٦	٨	غير عاملة
		١٠٠,٠	٣٨٤	٢٧,٩	١٠٧	٥٦,٨	٢١٨	٨,٨	٣٠	٧,٦	٢٩	المجموع

يتضح من الجدول رقم (١٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كآ (٠,٩١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٨)، إذ أشارت معطيات الجدول إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة يُعدّ الزوج هو صاحب القرار بنسبة (٧,٠%)، في حين أن الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة (٧,٦%)، بينما هما معا بنسبة (٥٦,٨%) أشارت نسبة (٢٨,٦%) بأن القرار يتخذ حسب الظروف. أما بالنسبة للزوجة غير العاملة، فكان الزوج صاحب القرار بنسبة (٩,٦%)، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة (٨,٤%)، في حين هما معاً صاحباً القرار بنسبة (٥٦,٦%)، بينما كان حسب الظروف بنسبة (٢٥,٣%).

جدول رقم (١٣٤)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		حسب الظروف		مما معاً		الزوجة		الزوج		صاحب القرار  طبيعة عمل الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٩ غير دالة	١١٦	٣٠٥	١١٤	٢٥٨٤	٢٩	٥٨٨٨	٦٧	٧٣٩	٩	٧٣٩	٩	معلمة
		٢٢٣٢	١٢٢	٢٧٠٠	٢٣	٥٨٨٢	٧١	٨٣٢	١٠	٦٦٦	٨	إدارية
		٦٤٤	٢٤	٢٧٥٥	٩	٤٥٨٨	١١	٨٣٢	٢	٨٣٢	٢	إحصائية اجتماعية
		٨	٣	٦٦٧	٢٠	٣٣٣٢	١					طبية
		٥	٢			١٠٠٠٠	٢					ممرضة
		٣	١			١٠٠٠٠	١					سيده أعمال
		١٩٣٢	٧٢	٢٠٠٨	١٥	٥٨٨٣	٤٢	٩٧٧	٧	١١١١	٨	ربة منزل
		٩٦٦	٣٦	٢٨٨٩	١٤	٥٠٠٠	١٨	٥٦٦	٢	٥٦٦	٢	أخرى
		١٠٠٠٠	٣٧٤	٢٧٣٢	١٠٢	٥٧٠٠	٢١٣	٨٠٠	٣٠	٧٣٨	٢٩	المجموع

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا (١١٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٩) . حيث يتضح من الجدول أن نسبة اتخاذ القرار من قبلها معاً (٥٨٨٨٪) بالنسبة للمعلمات، أما الإداريات فبلغت نسبة اتخاذها معاً للقرار (٥٨٣٪)، أما بالنسبة للإحصائيات الاجتماعيات فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلها (٤٥٨٪)، وبالنسبة للطبيبات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلها معاً (٣٣٣٪)، وبالنسبة للممرضات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلها معاً (١٠٠٠٪)، ولربات المنزل كان اتخاذ القرار من قبلها معاً نسبة (٥٨٣٪) .

ومما سبق يتضح أن نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة في ربات المنزل أعلى

منها لدى العاملات حيث بلغت ( ٩٧٪ ) ، مما يؤكد على تغير القيم والمعايير السائدة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الزوجين، نتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على مكانة المرأة بشكل إيجابي، سواء في المجتمع بشكل عام أو في دخل الأسرة .

كما اتضح ذلك أيضاً من خلال ارتفاع نسبة اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الزوجين معاً مما يشير لطبيعة علاقة الزمالة والمشاركة بين الزوجين .

ويبين الجدول رقم (١٣٥) العلاقة بين متغير مستوى وظيفة الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

جدول رقم (١٣٥)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

صاحب القرار	الزوج		الزوجة		مما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كاً	مستوى الدالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
إدارة عليا	١	٩٣	٢	٥٩	١٧	٥٠	١٤	٤١٢	٣٤	١١٧	٥٦	٠٤ غير دالة
إدارة متوسطة	١٦	٧٧	١٥	٧٢	١٢٢	٥٨٩	٥٤	٢٦١	٢٠٧	٧١٤		
إدارة دنيا	٢	٦١	٦	١٢٢	٢٥	٥١٠	١٥	٣٠٦	٤٩	١٦٩		
المجموع	٢٠	٦٩	٢٣	٧٩	١٦٤	٥٦٦	٨٣	٢٨٦	٢٩٠	١٠٠٠		

(×) من دون إجابة (١١) ، عدد العاملات (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٥٦) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤) . وتشير معطيات الجدول إلى أن العاملات بمستوى الإدارة العليا كانت نسبة اتخاذ القرار من قبل أزواجهن فقط ( ٢٩٪ ) ، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بنسبة ( ٥٩٪ ) ، في حين أنهما شاركا في اتخاذ القرار بنسبة ( ٥٠٪ ) ، وذكرت نسبة

( ٤١٢٪ ) ، أن القرار يتخذ حسب الظروف . على حين أجابت العاملات بمستوى الإدارة الوسطى، بأن الزوج يتخذ القرار بنسبة ( ٧٧٪ ) ، والزوجة تتخذ القرار بنسبة ( ٧٢٪ ) ، وكانت نسبة اتخاذهما القرار معاً ( ٥٨٩٪ ) ، بينما حسب الظروف بنسبة ( ٢٦١٪ ) وفيما يتعلق بالعاملات بمستوى الإدارة الدنيا كان الزوج صاحب القرار بنسبة ( ٦١٪ ) ، بينما الزوجة كانت صاحبة القرار بنسبة ( ١٢٢٪ ) ، في حين هما معاً أصحاب القرار بنسبة ( ٥١٠٪ ) . وذكرت نسبة ( ٣٠٦٪ ) أنه حسب الظروف .

ويلاحظ من معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة اتخاذ الزوج للقرار كانت متدنية، في المستويات العليا، مقارنة بنسبة اتخاذ الزوج للقرار في المستويات المتوسطة والدنيا، وربما يشير هذا إلى أن تعود الزوجة العاملة في مستوى الإدارة العليا على اتخاذ قرارات في مجال عملها، جعلها تتعود ذلك، وأصبح جزءاً من شخصيتها، حتى في علاقاتها خارج العمل، كعلاقتها بزوجها وأبنائها، وقد يشير ذلك إلى أن تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين حدث نتيجة للتغيرات الاجتماعية بشكل عام، ومن ثم تغير كثير من القيم الاجتماعية السائدة، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً، على جميع المستويات الإدارية للزوجات العاملات .

وفي دراسة ( عزيز: ١٩٨١م، ١٣٥ ) اتضح أن نسبة مشاركة الزوجات العاملات، في المجالات المتعلقة بشؤون الأسرة بلغت ( ٨٧٣٪ ) مقابل ( ٥٠٧٪ ) من غير العاملات في حين أن ( ١٢٧٪ ) من العاملات لا يشاركن في اتخاذ القرارات مقابل ( ٤٩٣٪ ) من غير العاملات، مما يشير إلى أنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة إلى رفع مكانتها الأسرية، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرار .

جدول رقم (١٣٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

مستوى الدالة	قيمة كا	المجموع		حسب الظروف		مما مآ		الزوجة		الزوج		صاحب القرار  تعليم الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠.٠٦ غير دالة	٢٤.٠	٦.٥	٢٥	٣٢.٠	٨	٤٤.٠	١١	٤.٠	١	٢٠.٠	٥	ابتدائي
		٨.٦	٣٣	١٨.٢	٦	٣٦.٦	٢١	٩.١	٣	٩.١	٣	متوسط
		٢٢.٣	٨٥	٢٨.٢	٢٤	٦١.٢	٥٢	٥.٩	٥	٤.٧	٤	ثانوي
		٤٢.١	١٦١	٢٧.٣	٤٤	٥٤.٧	٨٨	٩.٩	١٦	٨.١	١٣	جامعي
		٢٠.٢	٧٧	٣١.٢	٢٤	٥٨.٤	٤٥	٥.٢	٤	٥.٢	٤	دراسات عليا
		٣	١					١٠.٠	١			
		١٠٠.٠	٣٨٢	٢٧.٧	١٠٦	٥٦.٨	٢١٧	٧.٩	٣٠	٧.٦	٢٩	المجموع

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٦) عدم وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كا (٢٤.٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٦) . وبالرجوع لمعطيات الجدول يتضح أن الأزواج بمستوى التعليم الابتدائي بلغت نسبة اتخاذهما للقرار (٤٤.٠٪) ، أما الأزواج بمستوى التعليم المتوسط فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٦٣.٦٪) ، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٦١.٢٪) ، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الجامعي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٥٤.٧٪) ، وفيما يتعلق بالأزواج بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (٥٨.٤٪) .

ويلاحظ من المعطيات السابقة أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦٣.٦٪) للأزواج بمستوى التعليم المتوسط، أما في مستوى الدراسات العليا فبلغت النسبة (٥٨.٤٪) ، وإذا تناولنا المعطيات المتعلقة باتخاذ الأزواج للقرارات، فسوف نجد أن الأزواج من مستوى التعليم الابتدائي يتخذون القرار بنسبة (٢٠.٠٪) ، في حين بلغت نسبة الأزواج الذين يتخذون القرار بمفردهم

بمستوى الدراسات العليا ( ٥٢٪ )، وفيما يتعلق باتخاذ الزوجات للقرار نجد أن أعلى نسبة كانت للزوجات اللاتي حصل أزواجهن على مستوى الدراسات العليا نحو ( ٥٢٪ )، ونفس النسبة بالنسبة للأزواج متخذي القرار .

مما سبق يتضح أنه ليس شرطاً مستوى تعليم الزوج بمدى تقبله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، كذلك العادات والتقاليد الاجتماعية لها تأثيرها القوي على الأفراد، وكل زوج له اتجاهات أساسية تحدد مستوى سلوكه وتوجه تفكيره، وتعدّ حصيلة خلفيته الاجتماعية الناتجة عن المدة التي عاشها مع أسرته الأساسية، واكتسب خلالها مجموعة من القيم . حيث اعتبر العلماء الاجتماعيون الأسرة أحد التنظيمات الاجتماعية التي تعكس خلالها اتجاهات الثقافة الكبرى وقيمها ومعاييرها، وهي ثقافة المجتمع . ومن هنا برزت الاتجاهات الحديثة التي اهتمت وركزت على علاقة الأسرة بالأنساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين: البنائية والوظيفية . كذلك اهتمت ببناء الأسرة وبطبيعة العلاقات الأسرية وبتوزيع الأدوار ( الغريبي: ١٩٩٧م، ١٦٩ ) .

#### جدول رقم (١٣٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (%)
- لا .	٤٠	١٠ر٤
- نادراً .	٦١	١٥ر٨
- أحياناً .	١٤٢	٣٦ر٩
- نعم .	١٢٧	٣٥ر٦
- أخرى	٢	٠ر٥
- لم تجب	٢	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠ر٠

يوضح الجدول رقم (١٣٧) أن نسبة ( ١٠ر٤٪ ) أجابت بلا، بينما ذكرت نسبة ( ١٥ر٨٪ ) أنه الزوج نادراً ما يقبل أن تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة العلاقة، في حين ذكرت نسبة ( ٣٦ر٩٪ ) أنه أحياناً ما يقبل، وأجابت نسبة ( ٣٥ر٦٪ ) بأنه

يوافق . وبالاطلاع على النسب السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي ( ٣٦٩٪ ) وهي أن الزوج أحياناً ما يوافق، وقد يكون ذلك راجعاً لعدة عوامل، كمستوى تعليم الزوج، وسن الزوجة، وتعليمها، واستقلالها المادي، وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب التي تحدد مدى هذه المشاركة . وفي دراسة ( القاسمي : ١٩٩٥م ، ٢٧١ - ٢٧٢ ) تبين أن نسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وأن نسبة (٦٧٪) منهن يشاركن في بعض القرارات، ونسبة ( ١٧٪ ) حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، مما يشير إلى أن أكثر الزوجات من المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن أنهن يشاركن الزوج في القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

#### جدول رقم (١٣٨)

#### يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وقبول

أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

مستوى الدالة	قيمة كاً	المجموع		أخرى		نعم		أحياناً		نادراً		لا		موقف الزوجة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
آر٠ غير دالة	٣ر٠	٥ر٢	٢٠	٥ر٠	١	٢٥ر٠	٥	٤٥ر٠	٩	١٥ر٠	٣	١٠ر٠	٢	ابتدائي
		٧ر٩	٣٠			٣٦ر٧	١١	٢٠ر٠	٦	٢٣ر٣	٧	٢٠ر٠	٦	متوسط
		٣٠ر٢	١١٥	٩ر	١	٢١ر٢	٢٦	٤٠ر٩	٤٧	١٥ر٧	١٨	١١ر٢	١٣	ثانوي
		٤٩ر١	١٨٧			٣٨ر٥	٧٢	٣٧ر٤	٧٠	١٤ر٤	٢٧	٩ر٦	١٨	جامعي
		٧ر٦	٢٩			٤٤ر٨	١٣	٣١ر٠	٩	٢٠ر٧	٦	٣ر٤	١	دراسات عليا
		١٠٠ر٠	٢٨١	٥ر	٢	٣٦ر٠	١٢٧	٣٧ر٠	١٤١	١٦ر٠	٦١	١٠ر٥	٤٠	المجموع

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كاً (٢٠٨) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠) . ويتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة .

#### جدول رقم (١٣٩)

## يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج مبادرة الزوجة

### بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		أخرى		نعم		أحياناً		نادراً		لا		قبول الزوج عدد سنوات الزواج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
٠.٠٣ دالة	٢٠.٨	١١.٩	٤٥			٣٥.٦	١٦	٣٣.٣	١٥	١٧.٨	٨	١٣.٣	٢	أقل من ٥ سنوات
		٢٨.٩	١٠.٩			٢٩.٤	٣٢	٣٣.٩	٣٧	٢٥.٧	٢٨	١١.٠	١٢	من ٦-١٠ سنوات
		٢٦.٣	٩٩	٢.٠	٢	٣٢.٣	٤٢	٤٠.٤	٤٠	١٣.١	١٣	١٢.١	١٢	من ١١-١٥ سنة
		١٩.٤	٧٣			٤١.١	٣٠	٤١.١	٣٠	٨.٢	٦	٩.٦	٧	من ١٦-٢٠ سنة
		١٣.٥	٥١			٥٢.٩	٢٧	٣٥.٣	١٨	٧.٨	٤	٣.٩	٢	أكثر من ٢٠ سنة
		١٠٠.٠	٣٧٧			٣٦.٣	١٣٧	٣٧.١	١٤٠	١٥.٦	٥٩	١٠.٣	٣٩	المجموع

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح الجدول رقم (١٣٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا<sup>٢</sup> (٢٧.٨) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٣) وبالاطلاع على بيانات الجدول يتضح أنه بالنسبة للمتزوجين من خمس سنوات فأقل أن نسبة قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في هذه العلاقة بلغت (١٣.٣%) في حين أن نسبة الزوج نادراً ما يقبل بلغت (١٧.٨%)، بينما بلغت نسبة بأنه أحياناً يقبل (٣٣.٣%)، وأجابت نسبة (٣٥.٦%) بأنه يقبل. أما بالنسبة للمتزوجين من ٦ إلى عشر سنوات فكانت نسبة عدم قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في إقامة علاقة اجتماعية بأسرة أخرى (١١.٠%) بينما بلغت نسبة الأزواج الذين نادراً ما يقبلون بذلك (٢٥.٧). وبالنسبة للأزواج الذين أحياناً يقبلون بذلك فكانت نسبتهم (٣٣.٩%). وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٢٩.٤%). وبالنسبة للأزواج الذين كانت مدة زواجهم من ١١ - ١٥ سنة فكانت نسبة عدم موافقة الزوج (١٢.١%) في حين بلغت نسبة قبول الزوج أحياناً (١٣.١%)، بينما كانت نسبة الذين يقبلون أحياناً بذلك (٤٠.٤%). وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٣٢.٣%). أما من كانت مدة زواجهم من ١٦ - ٢٠ سنة، فكانت نسبة عدم الموافقة من قبل

الزوج (٩٦٪)، في حين أنه نادراً ما يقبل بذلك فبلغت النسبة (٨٢٪)، في حين بلغت نسبة من يقبل أحياناً (٤١٪)، بينما كانت نسبة من يقبل بذلك (٤١٪). ومن كانت مدة زواجهم أكثر من ٢٠ سنة، كانت نسبة عدم قبول الزوج (٣٩٪)، ونسبة من نادراً يقبل بذلك (٧٨٪)، في حين بلغت نسبة من يقبل بذلك أحياناً (٣٥٣٪)، بينما نسبة من يقبل بذلك (٥٢٩٪) .

ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن عدم موافقة الزوج تقل كلما زادت عدد سنوات الزواج، إذ بلغت في الفئة الأولى من ٥ سنوات فأقل (١٣٣٪)، بينما في الفئة الأخيرة أكثر من ٢٠ سنة، فبلغت (٣٩٪)، وربما يرجع ذلك لتأثير طول مدة الزواج على علاقة الزوجين ببعضهما، إذ إن الزوج في المدة الأولى لم يعرف بعد طبيعة الزوجة وشخصيتها لذلك لا يتيح لها المجال لاتخاذ بعض القرارات، ولكن بعد مدة من زواجهما يعرف كل منهما الآخر ومن ثم سيكون هناك مجال للحوار وتبادل وجهات النظر في مثل هذه المواقف، بالإضافة إلى أن سن الزوجة في المدة الأولى من الزواج قد يكون صغيراً، وبناءً عليه لا يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق ببعض الأمور الأسرية، ولكن مع طول المدة ستكون شخصيتها أكثر خبرة حياتية، وأكثر معرفة بالآخرين، وبالتالي ستتاح لها الفرصة لاتخاذ مثل هذه القرارات .

جدول رقم (١٤٠)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وقبوله مبادرة الزوجة

بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى<sup>(\*)</sup>

مستوى الدالة	قيمة ك <sup>٢</sup>	المجموع		أخرى		نعم		أحياناً		نادراً		لا		موقف الزوجة مستوى تعليم الزوج
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
٠٠٧ غير دالة	٢٩٩	٦٦	٢٥			٤٠	١	٦٠٠	١٥	١٢٠	٣	٢٤٠	٦	ابتدائي
		٨٤	٣٢			٣٤٤	١١	٣٤٤	١١	١٥٦	٥	١٥٦	٥	متوسط
		٢٢٤	٨٥	١٢	١	٤١٢	٣٥	٢٧١	٢٣	٢١٢	١٨	٩٤	٨	ثانوي
		٤٢١	١٦٠	٠٦	١	٣٦٣	٥٨	٤١٣	٦٦	١٣١	٢١	٨٨	١٤	جامعي
		٢٠٣	٧٧			٤٠٣	٢١	٣٥١	٢٧	١٥٦	١٢	٩١	٧	دراسات عليا
		٠٣	١							١٠٠٠	١	-	-	أخرى
		١٠٠٠	٣٨٠	٠٥	٢	٣٥٨	١٣٦	٣٧٤	١٤٢	١٥٨	٦٠	١٠٥	٤٠	المجموع

(\*) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة ك<sup>٢</sup> (٢٩٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٧) . وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص في عدم تأثير المستوى التعليمي للزوج أحياناً في قبوله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المقابل في حالة ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، فإنها ستحاول المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك لأن الزوج يتصرف من منطلق أنه هو المسؤول الأول عن الأسرة، وهو الذي يملك صلاحية اتخاذ القرارات بدرجة أكبر من الزوجة، وقد توصلت ( القاسمي: ١٩٩٥م، ٢٥٥ ) إلى أن المستوى التعليمي للزوجة لا يؤدي دوراً في استشارة الزوج لزوجته في الأمور التي تخص الأسرة، حيث كانت ك<sup>٢</sup> غير دالة (٨١) حسب بيانات الدراسة الميدانية . ولا يعني ذلك أنه لا فرق في استشارة الزوج لزوجته إذا كانت متعلمة أم لا، ولكن تأثير المستوى التعليمي يظل محدوداً، فحسب معطيات دراسة (القاسمي) تبين أن ( ٨٣% ) من الزوجات العاملات، ونسبة (٧٥%) من

غير العاملات تؤكد على ضرورة استشارة الزوج لها في مختلف الأمور الخاصة بالحياة الأسرية، بينما نسبة (١٧٪) من العاملات منهن، ونسبة (٢٥٪) من غير العاملات يؤكدن على الاستشارة في بعض الأمور .

مما سبق يتضح لنا أن مكانة المرأة عامة سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، فإن لها حق المشاركة في اتخاذ قرارات تتعلق بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغير في قيم الأفراد نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية، ولكن أثبتت معطيات الدراسة الميدانية أنه على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج إلا أن بعضهم لم يتقبل مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة علاقة مع آخرين، مما يؤكد تأثير العادات والتقاليد المجتمعية بدرجة أقوى من تأثير التغيرات الثقافية والحضارية، إذ إن التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص، ولكن التغيرات في اتجاهات الأفراد بمن فيهم الأزواج في أمور تتعلق بالمرأة لا تزال في تأرجح بين القبول والرفض، إذ إن بعض الاتجاهات الحديثة إن هي قبلت الفكرة بالشكل فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع .

### ثالثاً : الخلاصة :

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نخرج بعدة حقائق نعرض لأبرزها فيما يلي :

١- إن عمل الزوجة لم يكن على حساب اهتمامها بأدوارها الرئيسية زوجةً وأمًّا، ومن ثم هناك علاقة بين عمل الزوجة، وحدوث مشكلات في الأسرة، إذ أشارت نسبة (٤٢٪) من أفراد عينة البحث إلى عدم حدوث مشكلات في الأسرة نتيجة عمل الزوج خارج المنزل .

٢- إن الزوج يساعد زوجته العاملة في بعض مسؤوليات الأسرة بنسبة (٧٧٪)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣- إن الزوجة السعودية، نتيجة لارتفاع مستوى تعليمها، ودخولها ميدان العمل أصبحت ترفض فكرة تعدد الزوجات، وازداد إحساسها بقدرتها وذاتها وشخصيتها إذ أجابت نسبة ( ٤١٪ ) من عينة البحث بأنها تطلب الطلاق عند زواج الزوج بأخرى .

٤- اتضح تأثير كون الزوجة عاملة أم غير عاملة على موقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، إذ تشير النسب إلى أن العاملات يطلبن الطلاق في هذه الحالة بنسبة (٤٥٪)، مقابل نسبة (٢٧٤٪) لغير العاملات .

٥- إن مشاركة الزوجين معاً بنسبة ( ٥٦٫٨٪ ) بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغيير في المعايير الاجتماعية السائدة بالنسبة لعلاقة الزوجين .

٦- إن قبول الأزواج بمبادرة زوجاتهم بإقامة علاقات اجتماعية مع أسر أخرى يرتبط بعدة متغيرات : كتعليم الزوجة، وتعليم الزوج، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال .